العدل
حزب العدل

تقدير الموقف

التأثيرات المتوقعة لقرار البنك المركزي بخصوص الاعتمادات

تـــقـــديـــــر مـــوقـــف

في ظل جائحة كورونا وما خلفته من عواقب أصابت الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وكذلك التحذيرات المتصاعدة بنشوب حرب عالمية ثالثة، اتجهت الدول إلي دراسة تداعيات تلك الازمات علي الاسواق المحلية. وفيما حذر خبراء اقتصاديون من ان الازمات ستؤدي إلي ارتفاع الأسعار العالمية، تتحرك مصر لإتخاذ إجراءات تحوطية لتأمين الاقتصاد المصري ومحاولة ترشيدالواردات وتقليل الضغط علي النقد الاجنبي . واتخذت تلك الاجراءات العديد من المسارات منذ عام 2014 لكنها لم تؤت بالنتائج المرجوة، نظرا لأن 50% من هيكل الورادات المصرية يعد مدخلات انتاج وهو ما أدي إلي ارتفاع أسعار السلع وخلق سوق موازي للعملة الاجنبية، وهو ما دفع الدولة لتعديل سعر الصرف لمواكبة السوق الموازي، فضلا علي ان معظم الاجراءات جاءت مخالفة لإلتزمات مصر الدولية في منظمة التجارة العالمية مما دفع الاتحاد الاوروبي لتقديم شكوي في المنظمة ضد مصر، وهو ما يعطي صورة غير مشجعة عن مناخ الاعمال والاستثمار في مصر

.

علي خلفية سلسلة التضخمات العالمية التي تحدث نتيجة جائحة كورونا من ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية وأسعار الطاقة، وكذلك الحرب المحتملة بين روسيا وأوكرانيا ومايترتب عليها من ... عواقب قد تؤثر بشكل مباشر علي الاقتصاد العالمي

قرار البنك المركزي بتطبيق الاعتمادات المستندية

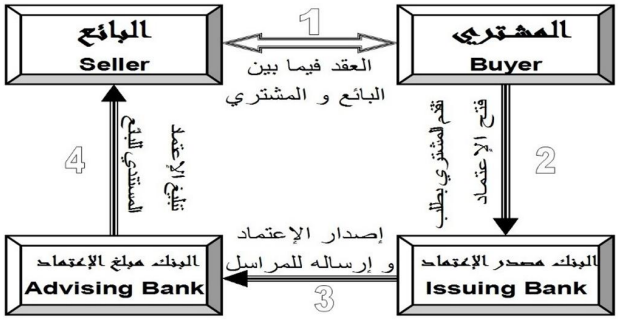

أعلن محافظ البنك المركزي بوقف العمل بمستندات التحصيل في عمليات الاستيراد وتطبيق الاعتمادات المستندية، حيث اقتصار الاستيراد علي الاعتمادات المستندية وإلغاء نظام الدفع مقابل المستندات .

في النظام السابق وهو ما يدعي "مستندات التحصيل" كان يتم التعامل بين المستورد والمصدر بشكل مباشر، ويكون البنك وسيطاً في هذه العملية وبالتالي لا تضع إي التزام علي البنك في سداد فاتورة الاستيراد للدولة المصدرة. أما التعامل بالاعتمادات المستندية، يشير إلي التعامل بين البنك المستورد والبنك المصدر وبالتالي يساعد البنوك للاطلاع علي كافة اجراءات الاستيراد والتأكد من القيمة الحقيقية للسلع المستوردة بهدف منع استنزاف العملة الاجنبية والتهرب الجمركي وتفعيل نظام التسجيل المسبق والذي يعمل علي استقبال بيانات ومستندات الشحنات الجمركية إلكترونيا وبشكل مسبق قبل (ACI) شحن البضائع.

وينص القرار علي العمل "بالاعتمادات السمتندية" فقط اعتبارا من مارس المقبل دون ان يترك فترة انتقالية لقيام الشركات بتوفيق أوضاعها والتزامها وفقًا لهذا القرار، وعلي الرغم من إن خطاب البنك المركزي للبنوك ينص علي استثناء الشركات الاجنبية والشركات التابعة لها. فقد تبين وفقا للمناقشات بين البنوك والبنك المركزي ان الاستثناء يخضع فقط في حالة استيراد الشركات الاجنبية منتجاتها من الشركة الأم التابعة لها وهو ما لا يزال غير واضح بالنسبة للتطبيق وهو ما يعطى ميزة للشركات الأجنبية عن نظيراتها المصرية بشكل غير مبرر للتوضيح.

وتتمثل المعاملات بطريقة الاعتمادات المستندية في وجود البنوك كهمزة الوصل بين المصدر والمستورد اذ يتم طلب فتح الاعتماد المستندي من خلال إيداع 100% من قيمة الصفقة الاستيرادية في حساب بنكي قبل وصول البضاعة علي عكس مستندات التحصيل، حيث اقتصر دور البنك فيها علي تحويل الأموال

وجهة نظر البنك المركزي

تكمن وجهة نظر المركزي لتطبيق هذا القرار في محاولة انضباط عملية الاستيراد العشوائي وعدم التلاعب في المستندات والجمارك مما يؤثر بشكل إيجابي الحساب الجاري والميزان التجاري للدولة. وكذلك تسعير المنتجات بشكل أفضل ومحدد وتعزيز دور البنوك في مراقبة العمليات التجارية. في إطار ذلك، يسعي المركزي لضمان جودة المنتج لكونه مطابقاً للشروط المتفق عليها بين المستورد والمصدر

زيادة التحكم والرقابة في عمليات الاستيراد من خلال منع التلاعب بالفواتير، حيث تقدم بعض الشركات فواتير فيها قيم غير حقيقية، وهو ما يعمل على تشويه الاقتصاد المصري ولا يظهره بقوته الحقيقية أمام

المؤسسات الدولية. كما تقدم مزيداً من الحماية للمصدر عن طريق ضمان أمواله كاملة في البنك المستورد لتسدد قيمة بضاعته في حالة تعثر المستورد عن دفع الأموال مما يزيد من تشجيع المستثمرين في التصدير.

من خلال الاعتمادات المستندية وتحويل الأموال بالكامل إلي البنوك المصرية يتم توفير جزء من العملات الاجنبية وتوجيه رأس المال للسلع الاستراتيجية ذات الأهمية بالنسبة للدولة المصرية، فضلا عن تعزيز الصناعات المحلية وبشكل أكبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اندماج الشركات الصغيرة التي لا تمتلك السيولة الكافية، وخلق كيانات اقتصادية كبيرة من شأنها أن توثر بالإيجاب علي الإقتصاد المصري.

تـــبـــعـــيـــات وتـــأثـــيـــر الـــقـــرار

تبعات القرار الجديد تحتم على كل من يمسه ضرره أن يرفضه والمطالبة باستمرار نظام مستندات التحصيل المعمول به في تمويل البنوك للمعاملات الاستيرادية. وما يمسنا نحن في هذا القرار ليس الإضرار فقط بفئات المستوردين، أنما هو الإضرار كذلك بالخطط التنموية للدولة المصرية وأهمها خطة مصر 2030 ومستهدفاتها التي يتطلع لها جموع الشعب المصري. تستهدف الخطة تحقيق نمو اقتصادي مستدام بمعدل 7% في المتوسط، ومضاعفة معدلات الإنتاجية لتوفير فرص عمل تهبط بمعدل البطالة إلي5%، وذلك في الوقت الذي تشارك فيه قطاعات كالصناعات التحويلية والتشييد والبناء بالنصيب الأعظم من الإنتاج وتستوعب النصيب الأكبر من تشغيل قوة العمل. وهي القطاعات نفسها التي سيطالها ضرر قرار البنك المركزي بفعل حاجتها إلي مستلزمات وأدوات الإنتاج المستوردة. فقد يترتب علي تطبيق الاعتمادات المستندية بطء عملية الاستيراد، وعزوف كثير من المستوردين عن السوق لعدم قدرتهم علي تغطية تكاليف عملية الاستيراد، فضلا عن المشكلة التنافسية التي ستنشأ بين الشركات الاجنبية في السوق المحلي. وكذلك اتجاه التجار والمستثمرين لزيادة أسعار السلع نتيجة لزيادة دورة رأس المال. بالاضافة إلي ارتفاع أسعار المواد الخام التي من شأنها أن تؤثر علي سعر المنتج النهائي

.

وعلى صعيد المستهلك، يؤثر القرار بصورة كبيرة على المواطن المصري من حيث النقص في السلع خلال الاسابيع القادمة وارتفاع اسعارها وضعف القدرة الشرائية لدى المواطن المصري. مما يمكن أن يدفع بعض المحتكرين الى تخزين السلع قبيل شهر رمضان

.

و بالإشارة إلي الخطوة الإيجابية التي اتخذتها الدولة في يناير الماضي بشأن زيادة الحد الأدني للأجور، نلاحظ التناقض بين القرارات فكيف نحاول منع تحمل المواطنين أعباء جديدة، ومن ناحية أخري يتم الإعلان عن قرارات تنعكس سلبًا علي المواطن المصري وخاصة الطبقة المتوسطة.

كما سيؤثر القرار على العديد من السلع الاستراتيجية على غرار الحبوب والتي تخضع لأسعار البورصات العالمية مما يعني أن تقيدها عن طريق الاعتماد المستندي سيؤدي الى عدم الاستفادة من انخفاض سعر البورصات، حيث أن السعر يكون قد تحدد بالاعتماد مما يؤدي الى زيادة المادة الخام للسلع الاستراتيجية.

سيناريوهات مستقبلية

من المتوقع أن يؤدي هذا القرار الى ارباك السوق والإخلال بآليات العرض والطلب مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع بشكل لا يتوافق مع غالبية القوي الشرائية المحلية. كما إنه سيؤدي الي ارباك الاستيراد وارتفاع الأسعار محلياً بنسبة كبيرة قد تصل إلى 15 و20%، مثلما أوضح رئيس لجنة التجارة بشعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية . وكذلك عدم توافر السلع للمستهلك المصري وضعف قدرتة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار

.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا القرار الى تراجع في الصناعة المصرية والتي من شأنها ان تؤدي الى تراجع في الصادرات المصرية الأمر الذي يتعارض مع رؤية السيد الرئيس في الوصول الى حجم صادرات 100 مليار دولار وذلك نظرا لزيادة تكلفة المنتجات المصرية وطول فترة التى سوف تستغرقها عمليات التصنيع مقارنة بالدول المنافسة وهو ما قد يدفع العديد من الشركات الأجنبية التى تتخذ مصر مركزا للتصدير إلى نقل تصنيع وتصدير تلك المنتجات إلى أسواق أخرى اقل تكلفة واسرع فى عملية التصنيع والتصدير، بالإضافة إلى أن هذا القرار من شأنه جعل العديد من الشركات الأجنبية العاملة فى مصر مراجعة خططها التوسعية فى السوق المصرى وخاصة أن مثل هذه القرارات تمثل معوقات للاستثمار مقارنة بدول المنطقة الأخرى التى تتنافس معانا فى جذب الاستثمارات مثل المغرب وتركيا والإمارات